

بالظلم وبأنه لا يصلح كقاض محايد . وهو بعد ذلك يوجه السؤال نفسه الى الرسول ﷺ والرسول ، الذى كانت نيته معروفة لأبى لبابة الذى كشف عنها بدوره لبني قريظة ، يقول نعم ، ان ما رواه ابن اسحاق لو كان صحيحا لتعين على المرء أن يستنتج أن حكم سعد كان معدا من قبل ، نعوذ بالله من ذلك . وكان « كائتاني » محقا حين تشكك في كل الرواية المتعلقة باختيار بني قريظة لسعد كحكم (٧٢) . والشواهد في هذه القصة متناقضة بعضها ينفي البعض الآخر .

وليس مما يدخل في مهمة المؤرخ أن يبدي رأيا بشأن قول محمد انه نبي مرسل . ولكن ايمان الأوس وسعد بن معاذ بنبوته حقيقة تاريخية ثابتة . والأوس ، في رواية ابن اسحاق ، وكذلك جميع مسلمى المدينة الذين يدعى أنهم رأوا أبا لبابة مرتبطا في المسجد الى عمسود من عمده لأنه « خان الله ورسوله » (٧٣) وسمعوا سعدا يدعو الله للانتقام . شاهدوا هذه «العدالة الصورية» (★) ، ومع ذلك لا يبدو من رواية ابن اسحاق أن أحدا منهم داخله شك في أمرها .

ان الرواية التى رواها ابن اسحاق دون جملة التحفظية المعتادة مثل « زعم » أو « ذكر لى » أو ملاحظاته الختامية مثل « والله تعالى أعلم » شئ أقل ما يقال فيه أنه غير معتاد وهو لا يتفق مع معايير الحرص والاحتياط التى أخذ بها نفسه .

والواقعة المتعلقة بالعقوبة التى وقعها أبو لبابة على نفسه لا تناسب السياق كما رأينا ومن الواجب رفضها . ويقول « واط » بحق : « ان القصة كما بلغتنا لا بد أن يكون قد حدث فيها تلاعب » (٧٤) . واختيار بنى قريظة لسعد كحكم شئ يأباه العقل . ان سعدا لم يكن عبد الله بن أبى ، وليست هناك جادة واحدة فى حياته يتضح منها أن بنى

---

(★) نعوذ بالله من ذلك .